دور السياسة التجارية في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 في الجزائر

The Role of Trade Policy in Facing the Repercussions of the Covid-19 Pandemic in Algeria

ط د. تواتي دونية [1] / الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة جيجل (الجزائر)، d.touati@univ-jijel.dz

د. بودغدغ أحمد / مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، lamrahm@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/02/25 تاريخ القبول: 2023/12/30 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة ضمن اطار وصفي تحليلي الى ابراز دور السياسة التجارية في مواجهة جائحة كوفيد-19 في الجزائر، وقد توصلت الدراسة الى أن لأليات السياسة التجارية مكانة هامة ضمن مختلف سياسات الاحتراز المتخذة لمجابهة تداعيات جائحة كوفيد-19 في الجزائر. والتي تمثلت في فرض قيود على صادرات المواد الأساسية والمنتجات الطبية المتعلقة بكوفيد- 19 وتحرير واردات نفس المنتجات. وتوصي الدراسة بمواصلة الاصلاح التجاري بالتركيز على تنمية وتنويع الصادرات واحلال الواردات.

الكلمات المفتاحية : قيود الصادرات، تحرير الواردات، جائحة كوفيد-19، السياسة التجارية .

تصنيف JEL : F13؛ F52 ؛ I18.

***Abstract*:**

This study aims, within a descriptive and analytical framework, to highlight the role of trade policy in confronting the Covid-19 pandemic in Algeria. Which consisted of imposing export restrictions on basic materials for medical products related to Covid-19 and liberalizing imports of the same products. The study recommends the continuation of trade reform by focusing on developing and diversifying exports and import substitution.

Keywords: *Export restrictions, import liberalization, COVID-19 pandemic, trade policy.*

Jel Classification Codes : *F13 ; F52 ; I18.*

[1] المؤلف المرسل: تواتي دونية ، الإيميل: d.touati@univ-jijel.dz

I - تمهيد :

على مر الزمن شهدت دول العالم أزمات اقتصادية عديدة اختلفت في حدتها وفي مدة تأثيرها، بحيث كان لها وقع كبير على الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات الاقتصادية، كما أن هناك عدة أزمات أخذت بعدا إقليميا أو عالميا لتؤثر على عدد كبير من اقتصاديات العالم، ومن أبرزها أزمة الكساد العظيم (1929)، أزمة النفط (1973)، الأزمة الآسيوية (1997)، الأزمة المالية العالمية (2008)، أزمة الديون السيادية الأوروبية (2009).

وقد واجه العالم سنة 2020 أزمة بشكل مختلف كانت عبارة عن أزمة صحية عالمية، أدت الى ركود اقتصادي عميق و الذي نتج عن عمليات الإغلاق التي هدفت إلى احتواء جائحة كوفيد-19 ، حيث انتشر هذا الوباء في جميع أنحاء العالم تقريبًا. و تراجع النشاط الاقتصادي بسب تراجع الاستهلاك والاستثمار.

واستمرت هذه الأزمة بالرغم من اكتشاف اللقاحات وتوزيعها، حيث عرف العالم عدة موجات تخللتها فترات تعافي اختلفت من دولة الى أخرى نظرا لاختلاف السياسات وإجراءات الاحتراز الناجعة، وبالتالي التمكن من احتواء الوضع الاقتصادي والصحي والتعايش معها. وتعد السياسة التجارية احدى هذه السياسات المعتمدة خلال هذه الأزمة، و التي كان لها دور في مواجهة الأزمات السابقة، حيث تم اللجوء الى الحمائية بعد أزمة الكساد الكبير وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية، وبعد الحرب العالمية الثانية تم التوجه الى التحرير بعد الجات وفي اطار برامج التعديل الهيكلي، وخلال أزمة الرهن العقاري تم تطبيق العديد من الاجراءات الحمائية، الا أن الوضع هذه المرة يختلف باختلاف الصدمة التي كانت صدمة طلب وعرض وأثرت على مختلف الأنشطة الاقتصادية في العالم، وكانت التجارة الخارجية من أكبر المتأثرين باعتبارها كقناة لانتقال الأزمة الى مختلف هذه القطاعات بسب العديد من العوامل منها اضطراب سلاسل الامداد العالمية، تأثر أكبر اقتصاديات العالم.

1.I- إشكالية البحث :

ومع تفشي جائحة كوفيد-19و تراجع أسعار النفط اعتبرت صدمة مزدوجة، حيث تركت هذه الصدمة تعقيدات كبيرة وخلقت تحديات أخرى للتجارة الخارجية في الوقت الراهن للاقتصاد الجزائري، الذي لازال يعاني من عدة اختلالات داخلية وخارجية، فمنذ الأزمة النفطية لسنة 2014 و متلاها من تراجع النشاط الاقتصادي العالمي في ظل الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى، بالإضافة الى الوضع السياسي الغير مستقر، وعليه قامت السلطة الجزائرية باتخاذ مجموع من السياسات الاقتصادية الكلية للتكيف معها وتخفيف تأثيرها على الاقتصاد الوطني . ولعل أبرز هذه التدابير كانت السياسة التجارية وفي هذه الدراسة سنحاول عرض دور هذه السياسة من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية ونجاعة أليات السياسة التجارية في امتصاص التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد- 19على الاقتصاد الجزائري؟

2.I - فرضيات البحث :

بغية الإجابة على مشكلة الدراسة تم الانطلاق من الفرضيات :

-تأثرت التجارة الخارجية في الجزائر بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد -19؛

-اعتمدت الجزائر سياسة تجارية فعّالة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد- 19على الاقتصاد الجزائري؛

I.3. - أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

-ابراز مسار تطور السياسة التجارية في الجزائر؛

- مدى انتشار كوفيد-19في الجزائر وأبرز تداعياته على الاقتصاد والتجارة الخارجية؛

- الكشف عن أدوات و أليات السياسة التجارية الجزائرية المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19على الاقتصاد الجزائري؛

-تقييم مدى فعالية السياسة التجارية في التخفيف من حدة الصدمة المزدوجة للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19.

I.4. - أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور التي تلعبه التجارة في الاقتصاد الوطني باعتبارها قناة لتصريف فائض الانتاج من أجل الحصول على العملة الصعبة من جهة واستيراد المواد للازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة من جهة أخرى ، كما أنها تتعلق بإحدى السياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسة التجارية التي تعد من أهم مكوّنات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، وضمان استقرار اقتصادها ونموها.

I.5. - الدراسات السابقة:

- دراسة (زروق، 2011) : هدفت هذه الدراسة ضمن اطار وصفي تحليلي الى ابراز أهم العوامل التي أدت الى انكماش التجارة العالمية والعربية خلال أزمة المالية 2008، وتوضيح دور السياسات التجارية الدولية المتبعة خلال هذه الأزمة، وتوصلت الدراسة الى تراجع التجارة الخارجية العالمية والعربية مع اختلاف درجة التأثير التي كانت على أساس الانفتاح على العالم الخارجي، مما أدى الى التوجه الى سياسة الحمائية من قبل الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والدول الأوروبية والتي تجسدت في برامج الانعاش والاعانات المالية، ومن خلال فرض بعض الرسوم الجمركية لبعض الدول النامية كالسعودية والأردن.

-دراسة (مرغيت،2021): هدفت هذه الدراسة ضمن اطار وصفي تحليل الى ابراز أثار الصدمة النفطية لسنة 2014على التجارة الخارجية في الجزائر، وتوضيح أليات السياسة التجارية المتبعة لمواجهة الصدمة من خلال فرض تدابير لتشجيع صادرات المحروقات وكبح الواردات المرتفعة.

-دراسة **(SIMON & HOEKMAN,2020)** : هدفت هذه الدراسة ضمن منهج قياسي الى ابراز أدوات السياسة التجارية التي طبقت لمواجهة تداعيات كوفيد-19، حيث تم أخذ بيانات أسبوعية من مختلف دول العالم، وقد توصلت الدراسة الى أن بعض الدول عملت على تقييد الصادرات من المنتجات الطبية والمواد الأساسية وتسهيل الواردات لنفس المنتجات، بينما استهدفت دول أخرى واحدة من هذه الاجراءات، كما تم توضيح تأثير هذه التدابير على التجارة وأسعار المنتجات الهامة، ودور الاتفاقيات التجارية في التأثير على استخدام السياسة التجارية.

-**مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة**: تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها تمس دور السياسات التجارية في مواجهة الأزمات المختلفة في حين تختلف عنها في كون هذه الدراسة تتطرق الى أزمة جائحة كوفيد -19 وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري في الجزائر وابراز دور السياسة التجارية في مواجهة هذه الأزمة.

II- الاطار النظري للسياسة التجارية

سيتم تناول في هذا المحور بلورة الاطار النظري للدراسة من خلال الاشارة الى تعريف السياسة التجارية وأنواعها وأدواتها ثم ابراز دورها في مواجهة الصدمات الخارجية.

II- 1- تعريف السياسة التجارية وأنواعها

تعد السياسات التجارية من بين مواضيع الاقتصاد الدولي ذات الأهمية البالغة، فعلى أساسها تتحدد الكثير من المشاغل التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الخارجي ويقصد بالسياسة التجارية في الفكر الاقتصادي بأنها السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية ،أي الإجراءات التي اتخذتها السلطات في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ومحددة سلفا سواء تعلق الأمر بتقييد أو تحرير الواردات أو تقييد أو تحرير الصادرات" (راتول، 2018، صفحة 215)، كما تعرف السياسة التجارية بأنها: " مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة الدول" (السريتي ، 2011، صفحة 11).

مما سبق نستنتج أن السياسة التجارية هي احدى السياسات الاقتصادية العامة التي تعمل على إدارة التبادل التجاري الخارجي، من خلال تسخير مجموعة من الأليات و البرامج و القوانين بهدف تعظيم العائد من التبادلات التجارية مع العالم الخارجي أي هي عملية تنظيم، تخطيط، وتوجيه العلاقات الاقتصادية الدولية.

II- 2- أنواع السياسة التجارية وأدواتها:

وقد توسع مفهوم السياسة التجارية بالنظر للتطورات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية خلال العقود الأخيرة الا أنه هناك نوعين من السياسات التجارية (عبد السلام ، 2007، الصفحات 72-80):

-**سياسة الحمائية:** ويقصد بسياسة تقييد التجارة أو الحمائية هي تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة الى حماية الصناعة والسوق من المنافسة الأجنبية. وقد تتم تلك السياسات التقييدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول السلع الأجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد اتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها. يصل الأمر الى حد حظر دخول السلعة الأجنبية للسوق كلية، كما تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو اعانات .

-**سياسة التحرير التجاري**: يقصد بسياسة التجارة الحرة هي "تلك السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد، من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية على مستوى دول العالم سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات، دخول أو خروج لرؤوس الأموال". أي هي إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة لأخرى.

وهناك مجموعة من الأهداف تسعى مختلف الدول الى تحقيقها من سياستها التجارية منها ماهو ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي و سياسي، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تعتمد على استخدام مجموعة من الأدوات والأليات كما يوضحها الشكل رقم (01) الموالي:

الشكل رقم(01): أدوات وأساليب السياسة التجارية

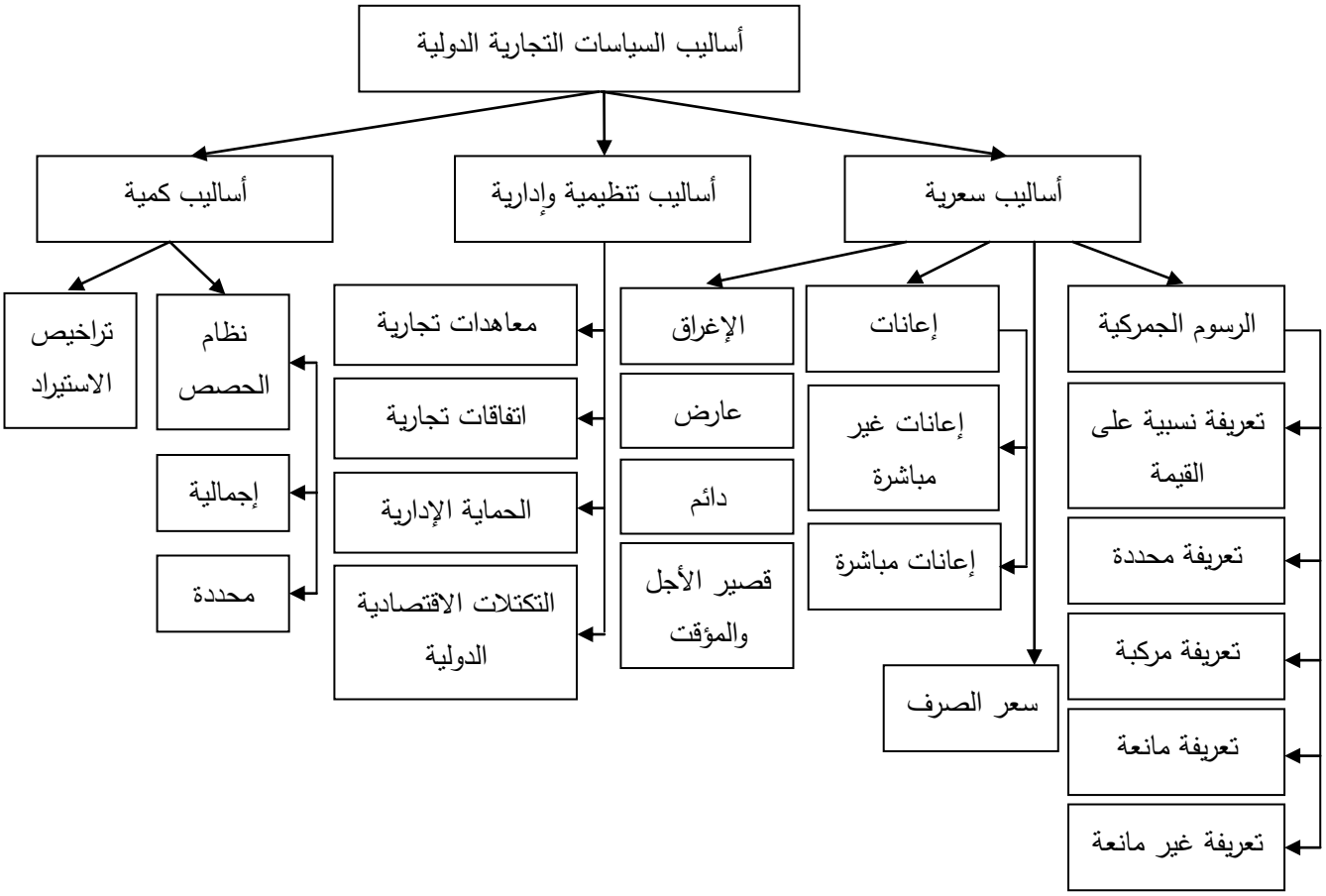

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (دياب، 2010، الصفحات 300-320)

تشمل أدوات السياسة التجارية كل الوسائل التي يمكن عن طريقها التأثير على التدفقات الداخلة والخارجة للتجارة الدولية، سواء كانت هذه الأدوات مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن اجمال هذه الأدوات وكما وضحه الشكل أعلاه في ما يلي:

- **الأدوات السعرية ومنها:** الرسوم الجمركية، الاعانات، الرقابة على الصرف، الاغراق
- **الأدوات الكمية** ومنها : نظام الحصص، الحظر، التراخيص

الأدوات التنظمية والادارية : المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، التكتلات الاقتصادية.

II- 3- دور السياسة التجارية في مواجهة الصدمات الخارجية

عرف العالم عدة صدمات خارجية وعليه اتباع صناع السياسة الاقتصادية العديد من الأدوات واليات وذلك بالاختلاف الصدمة وتعتبر السياسة التجارية احدى هذه الأدوات والتي نوجز دورها في مواجهة الصدمات والتي تم استخلاصها من التجارب السابقة في النقاط التالية:

-بعد أزمة " الكساد العظيم " الذي ضرب الاقتصاد الرأسمالي العالمي عام 1929، عادت سياسة الحماية التجارية لتبلغ أوجها في الثلاثينات من القرن العشرين، وتعددت أساليب الحماية، ففضلا عن الرسوم الجمركية، فرضت القيود الكمية على الواردات، كما فرضت الرقابة على أسعار الصرف، واشتدت الحماية أكثر مع نشوب الحرب العالمية الثانية، التي رفقها تأميم التجارة الخارجية للدول المتحاربة، ومع انتهاء الحرب بدأ من جديد تنظيم التجارة الخارجية على أساس التحرير النسبي والتدريجي لحركة التجارة الدولية. وبدأت

منذ عام 1946في اطار الأمم المتحدة المفاوضات التي أفضت سنة 1947الى ماسمي الاتفاقية العامة للجات، والتي حلت مكانها أخيرا منظمة التجارة العالمية سنة 1995، بوصفها الأداة الرئيسية للاشراف على تطبيق مبدأ حرية التجارة والتي من أهم أهدافها ازالة القيود الجمركية والغير جمركية. اقرار مبدأ المفاوضات كأداة لتسوية النزاعات التجارية، توفير حرية التحرك لرؤوس الأموال والنفاذ الى الأسواق (دياب، 2010، صفحة 312).

-ولكن بخلاف الكساد الكبير لم يكن من الشائع أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 وما أ عقبها من ركود أن تلجأ الى الحمائية سعيا لوقاية أنشطتها على حساب الدول المجاورة وبدلا من ذلك، ساعدت برامج التنشيط النقدي والمالي على تعافي الطلب وأدت الى حدوث ارتدداد ايجابي سريع في التجارة العالمية وشملت هذه البرامج دعم أنشطة محددة مثل صناعة السيارات، فقد قامت الولايات المتحدة بمنح الاعانات الرسمية التي تتضمنها هذه البرامج حصريا على السلع المنتجة محليا من قبل الشركات الوطنية وذلك في اطار ما يعرف بشرط "اشتري محليا (برنارد، 2012، صفحة 1). في حين لجأت الدول النامية الى اتخاذ اجراءات حمائية تمثلت في زيادة التعريفة الجمركية على استيراد عدد من السلع من أبرزها السلع الاستهلاكية والسلع الزراعية والحديد والصلب ، وفي المقابل قامت بعض الدول النامية الأخرى كالسعودية والأردن تخفيف القيود أمام التجارة الخارجية خلال الأزمة ، مما ساعد هذه الدول على الحد من التضخم المستورد في أسعار المستهلك والمنتج وحفز الطلب الكلي (زروق، 2011، الصفحات 23-25). فبناءا لدراسة أعدها البنك الدولي، أقدمت 17من أصل 20 دولة لكل" مجموعة العشرين"، على اتخاذ أكثر من 47 اجراءذات طابع حمائي، تؤدي الى الى تقييد التجارة الدولية وتنذر بالتحول الى حروب تجارية ، 31 اجراء أخر تنتظر الاقرار على مستوى الحكومي، ثلث هذه الاجراءات هي عبارة عن زيادة مباشرة في الرسوم الجمركية، غير أن التدابير الأخرى تتجنب اعتماد الرسوم المباشرة وتعتمد أساليب أكثر براعة كالتشدد في تطبيق المعايير التجارية الذي أدى في عدد من البلدان الى تقليص الاستيراد، واللجوء الى تقديم الدعم المباشر واعانات التصدير (دياب، 2010، صفحة 343).

-**التوجه الى تخفيض العملة**: يمكن للبلدان النفطية التي تطبق مرونة سعر الصرف المرنة الاعتماد على مرونة أسعار الصرف باعتبارها احدى الوسائل المهمة لتخفيف من أثار الصدمات الخارجية وهذا من خلال السماح لعملاتها بالانخفاض مقابل العملات الأجنبية القوية من أجل تحقيق هدفين هما (SWALLOW, 2017, p. 25) :

- **تقليص الطلب على الواردات**:نتيجة ارتفاع أسعارها عند تقويمها بالعملة الوطنية، وبالتالي تشجيع عملية احلالها بالسلع المنتجة والمصنعة محليا.
- **تشجيع الصادرات الغير نفطية**: حيث نتيجة انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية، مما سيرفع من الطلب الأجنبي عليه.

ومن أبرز العوامل التي تساعد على تفسير عمق الانهيار في التجارة و وسرعة التعافي هي سلال العرض الدولية التي تربط بين كثير من البلدان في العملية الانتاجية وظلت تلقى الدعم من خلال التحرير المطرد للتجارة الدولية على مدار العقود القليلة الماضية، وانتعشت التجارة الدولية بفضل نشأة نظام متعدد الأقطاب، فضلا على الطلب الاقتصادات الرئيسية، لاسيما الصين (برنارد، 2012، صفحة 1).

III- لمحة عن جائحة كوفيد -19 وأبرز تداعياتها على الاقتصاد العالمي

فيروس كورونا المستجد أو كما يرمز له بـ (COVID-19) اختصارا للمصطلح الانجليزي (Corona Virus Disease-2019)، وتعد فيروسات كورونا سلالة واسعة من الفيروسات التي تسبب المرض للحيوان و الانسان وتصيب بالعديد من الأمراض التنفسية منها نزلات البرد الشائعة والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة التي تعرف باسم سارس، ولكن فيروسات كورونا تسببت في فيروس جديد سمي كوفيد وظهر فيروس كوفيد في ووهان الصينية في منتصف شهر ديسمبر (2019) (WHO, 2020)، وفي 4 مارس 2020 أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة وأكد أن هذا الوباء يختلف عن باقي الأوبئة التي مر بها العالم عبر التاريخ، التي انحصر تفشيها في نطاق جغرافي محدود، كما أن أثار هذه الأوبئة لم يكن بنفس حدة جائحة كوفيد-19 خلال فترة قصيرة (طلحة، 2020، صفحة 5) ، وبعد انتشاره في العديد من دول العالم تحول الى الوباء حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ ووصفته بالجائحة في 11مارس 2020، و إلى غاية 14سبتمبر سنة 2022 عرف العالم عدة موجات تخللتها فترات تعافي وخلّف كوفيد-19(615723026) اصابة شخص، ووفاة (6523931) شخص (worldometers, 2022) ، بحيث انتشر هذا الفيروس في 228 دولة أكثرها تضررا حسب عدد المصابين هي: الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، روسيا، المملكة المتحدة، ايطاليا، فرنسا، ألمانيا، البرازيل، تركيا، الهند. و أهم ما ميز هذه الأزمة أنها صدمة من جانبين:

-**من ناحية الطلب:** أبطئ الفيروس الطلب العالمي كونه خلق نوع من الهلع وعد اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمصال الذي ازداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود حتى في دول الاتحاد الأوروبي، كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى. بالتالي فان صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم كله، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة العالمية وبالأخص السلع الوسيطة.

- **من ناحية العرض:** أصبحت محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة رأس المال) غير مستغلة بشكل كامل طاقتها الإنتاجية طيلة فترة تفشي الوباء نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المتخذة مثل عمليات الحجر الصحي، وحظر التجوال في عدد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، نتيجة لحالات الإصابات والوفيات. ومن جهة أخرى فان القطاعات الرئيسية في العالم (صناعات السيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية)، تركز في الاقتصادات الناشئة كالصين واليابان، كوريا الجنوبية التي تعتبر من أوائل الدول التي أصابها الوباء، بالإضافة الى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى الى انقطاع الإمدادات مما أثر على عملية الإنتاج، وهو ما أدى الى صدمات عرض أكبر في دول العالم (طلحة، 2020، صفحة 9) .

أما في ما يخص أبرز تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي نوجزها كما يلي:

-**تراجع أسعار النفط:** نتيجة انتشار جائحة كوفيد-19. تراجعت أسعار النفط بشكل حاد منذ عام 2020 وتأرجح سعر بيرميل نفط برنت بحر الشمال بين 60 و70دولار في جانفي. ثم سجل انخفاضا كبيرا منذ منتصف فيفيري وفي 22 أفريل وصل الى 16دولار وهو أدنى مستوى له منذ سنة 1999، ومن أجل السماح بارتفاع الأسعار قام كاترتل "أوبك" +14عضو في أوبك وعشر دول من خارج أوبك بما في ذلك روسيا بعقد اجتماع في 6

مارس والذي أسفر عن عدم التوصل الى الاتفاق بشأن تخفيض الانتاج و قررت السعودية بزيادة الانتاج المنتج الأول، ففي الكارتل أحدث صدمة في العرض اضافة الى صدمة الطلب مما أدى الى تفاقم انخفاض الأسعار وتم التوصل في الأخير الى اتفاق في 12أفريل الذي أسفر عن تخفيض الانتاجي العالمي الى 9.7 مليون برميل يوميا في جوان وماي أي 10% من الانتاج العالمي .على أن يخفض الانتاج بعد ذلك الى 7. مليون برميل في النصف الثاني من 2020.

الشكل (02): تطور سعر برميل نفط برنت :ديسمبر 2019-أفريل2020

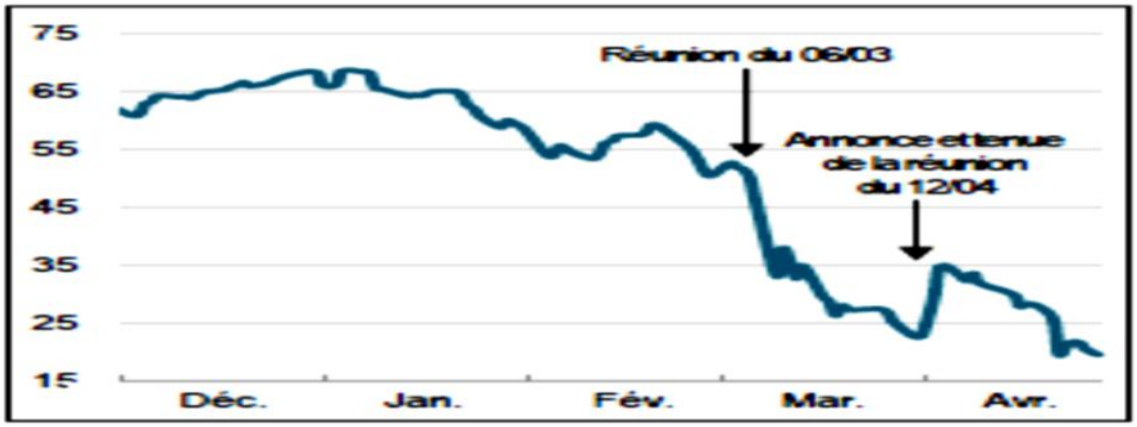

Source : (Ambassade de France en Algérie , 2020, p. 4)

- تراجع لنشاط السياحة العالمي بما يتراوح بين 60 و 80 في المائة سنة 2020 (منظمة السياحة العالمية، 2020).

-سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم انخفاضا قدر ب (35%) سنة 2020 في أعقاب تداعيات جائحة كوفيد-19 مقارنة بالمستويات المسجلة سنة 2019، كما أدت الجائحة الى تحولات ملموسة على صعيد التوجهات القطاعيات للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى صعيد السياسات المتبناة من قبل دول العالم لتقيد أو تحفيز تلك التدفقات (عبد المنعم، 2021، صفحة 1).

- ارتفاع جل أسعار المواد الغذائية عالميا وفقا لما يوضحه الشكل (02) أدناه:

الشكل (03): مؤشر الغذاء العالمي خلال الفترة (جوان 2019 – جانفي 2020)

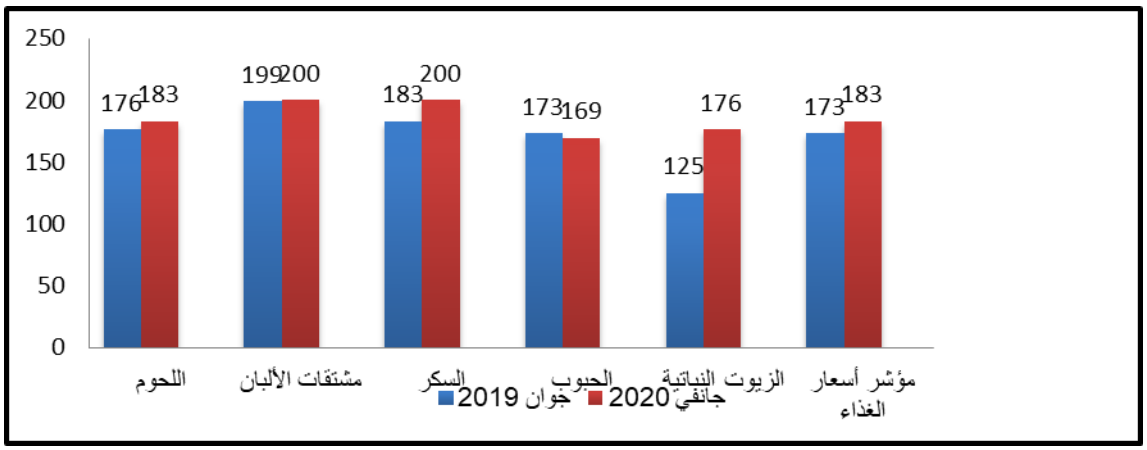

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:(FAO ,2020)

- تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 3.3% في سنة 2020 مقابل 2.8 %سنة 2019، وقد كان التراجع أكثر حدة في اقتصاديات الدول النامية، حيث تراجع معدل النمو بها خلال عام 2020 بنحو 6.3 % .وخلال سنة 2021تحسن نمو الاقتصادي العالمي حيث ارتفع معدل النمو الى 6.1% بسبب تخفيف الاجراءات الاحتراز والحد من الاغلاق ونجاعة السياسات المتخذة (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 3).

- خسر الاقتصاد العالمي ما يعادل 114 مليون وظيفة عام 2020، حيث ارتفع معدل البطالة العالمي من4.8% عام 2019 إلى 6.6 % عام 2020، كما انخفض دخل العمل العالمي بنسبة 8.3 %.

-أدى التوسع في البرامج التحفيزية خلال الجائحة إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي في الدول النامية واقتصاديات الناشئة ليبلغ نحو 1143.2مليار دولار عام 2020 مقابل حوالي 10600مليار دولار عام 2019 (صندوق النقد العربي أ، 2021، الصفحات 2-14) ، واستمر اجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية في الارتفاع خلال سنة 2021 حيث بلغ حوالي 119361 مليار دولار أمريكي (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 16).

-تراجع التجارة الدولية: على اثر عمليات الاغلاق التي اتخذتها مختلف دول العالم و اضطراب سلاسل الامداد وتأثر أكبر الشركاء التجاريين في العالم مما أدى الى فرض قيود على الصادرات المنتجات المتعلقة بكوفيد -19 وتحرير واردات نفس المنتجات سجلت التجارة الخارجية انكماشا بنحو 8.5 %خلال سنة 2020 مقابل نمو بنسبة 0.9 في %سنة2019، وخلال سنة 2021 سجلت التجارة السلعية نمو ملحوظا، ويرجع ذلك جزئيا لارتفاع الطلب على السلع الأساسية لاسيما الطاقة، مما أدى الى ارتفاع الطلب على السلع الأساسية عالميا وقد تزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف الشحن وخدمات النقل حيث ارتفعت الصادرات والواردات من الخدمات بحوالي 15% و11%.

أما بالنسبة لمظاهر تأثر التجارة الدولية على مختلف مناطق العالم يتم توضيحها كالتالي:

- **بالنسبة للدول المتقدمة:** انكمشت صادرتها عام 2020 بنسبة 9.5في % مقابل نموها بنسبة3.1%سنة 2019 لتسجل ارتفاع خلال سنة 2021بنسبة تقدر ب8.6%،كما انكمشت وارداتها بنسبة 9.1في% عام 2020 مقابل 1.7% سنة 2019، لترتفع بنسبة نمو 9.5%سنة 2021؛

- **بالنسبة للدول النامية والاقتصادات الناشئة :**كمجموعة فان التراجع في معدل نمو التجارة الخارجية كان أقل حدة حيث انكمشت صادرتها بنحو 5.7% مقابل نمو 0.5% سنة 2019 وقد تراجعت وارداتها بنسبة 8.6%مقابل انكماشها محدودة سنة 2019ب 1% ؛

- **بالنسبة للدول العربية :**بلغت التجارة السلعية الاجمالية العربية خلال سنة 2020 ماقيمته 1483.9مليار دولار مقارنةب1873.6 مليار دولار سنة 2019 محققة نسبة انخفاض ملحوظ بلغ حوالي 20.8%حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية لدول العربية الاجمالية الى 746.8مليار دولار سنة 2019بنسبة انخفاض بلغت حوالي 26.5%، كما تراجعت قيمة الواردات السلعية الاجمالية خلال سنة 2020 بنحو 14% (صندوق النقد العربي أ، 2021، الصفحات 2-14). لتشهد سنة2021انتعاشا بسب ارتفاع أسعار النفط وعليه ارتفعت الصادرات السلعية العربية الاجمالية بقيمة 1038.2مليار دولار مرتفعة بنسبة 37.4كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الاجمالية العربية لتبلغ 810.4مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرت ب 8.6% (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 19).

ومن جهة أخرى لعبت السياسة التجارية والتجارة الدولية دورا في التصدي للجائحة، مما أتاح للدول ضمان الوصول الى الامدادات الغائية والطبية الحيوية من خلال فرض العديد من التدابير التجارية بلغ عددها 335 في ذات الصلة بـ كوفيد-19المحددة في تقارير مراقبة التجارة لمنظمة التجارة العالمية والتي تم اعتمادها على أساس مؤقت. في المراحل الأولى من الوباء كانت معظم التدابير التي اتخذها أعضاء منظمة التجارة العالمية تقيد التجارة، ولكن اعتبارًا من منتصف أكتوبر كانت 195 (58%) من الإجراءات تسهل التجارة بينما يمكن اعتبار 140 (42%) مقيدة للتجارة. تم إلغاء حوالي 39 % من التدابير التقييدية التي تم تنفيذها في أكتوبر. كما تم القضاء على حوالي 18% من تدابير تيسير التجارة التي تم اتخاذها (OMC, 2021, p. 79) ، ويسرت التجارة سبلا جديدة للعمل أثناء الأزمة واستفادت من الدور الذي لعبه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تجاوز جانب من تداعيات الأزمة، وما يؤكد ذلك زيادة حجم المعاملات الإلكترونية، حيث زادت قيمة التعاملات التجارة الإليكترونية لتصل الى نحو 25 تريليون دولار أمريكي في سنة 2020 (UNCTAD, 2020).

IV- جائحة كوفيد -19في الجزائر وأبرزت تداعياتها على الاقتصاد والتجارة الخارجية

IV-1- مسار تطور السياسية التجارية في الجزائر قبل جائحة كوفيد-19:

بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية خلال الثمانينيات بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986 التي عرفها العالم، لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي كغيرها من الدول النامية سنة 1994لطلب اعادة جدولة ديونها والتي ارتفعت من 18.73مليار دولار سنة 1985الى 22.79 مليار دولار سنة 1986 والذي كان مشروطا بحزمة اصلاحات تلزم الجزائر بتنفيذها والتي من بين جوانبها تحرير التجارة الخارجية (بلخباط، 2021، صفحة 3) ، من خلال تنفيذ الاجراءات التالية :

- تعديل التعريفة الجمركية والغاء القيود غير الكمية مند سنة 1992 تم تخفيض معدل التعريفة الجمركية الأعظمي من 60 %الى 45% سنة 1997ثم 40% سنة 2001 حيث تم تعديل هيكلة التعريفة الجمركية وتخفيض نسبها، وتخفيض القيود الكمية الخاصة بالواردات سنة 1994و الغاء نظام الحصص للصادرات سنة 1996.

- اصلاحات سعر الصرف و التي تمثلت في:

- **الانزلاق التدريجي:** ويقصد به تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة، وامتدت من نهاية 1987الى غاية سبتمبر 1992.
- **التخفيض الصريح:** بنهاية سبتمبر 1991وبعد نهاية استقرار الدينار بصفة لمدة وستة أشهر قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار أمريكي، وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان(1991- 1994، وبموجب اتفاق أخر مع FMI في 1994/4/16الذي اقتضى بتخفيض أخر بمقدار 40.17% لتصل الى 1دولار=36دينار، وفي نهاية 1995اشترطFMI في اتفاق القرض الموسع انشاء سوق صرف مابين المصارف وفي سنة 1996 باشرت العمل بنظام التعويم المدار، وواصلت القيمة الحقيقية للدينار بالانخفاض أمام سلة العملات حتى سنة 2003بنسبة 23.8% مقارنة بسنة الأساس1999 (بربري، 2011، صفحة 55).

-إصدار أمر رقم 04.03 المؤرخ في 19جويلية 2003، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير، يعلن أن هذه الأخيرة يتم انجازها بكل حرية. كما تم استحداث مؤسسات لتنويع و ترويج الصادرات خارج المحروقات تمثلت في (نوري و بونوة، 2018، صفحة 4): PROMEX-CASI -SAFAX- CAGEX

ومن أجل فك عزلتها الاقتصادية وحتى تنخرط في مسار التحرير التجاري أبرمت الجزائر اتفاقا للشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي وقع في سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ في سنة 2005. ولايقتصر الاتفاق على انشاء منطقة تجارة حرة فحسب، بل يدمج أيضا الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، تنص الاتفاقية في شقها التجاري على التفكيك التدريجي لمعظم الحواجز الجمركية القائمة بين الاتحاد الأوربي والجزائر. ويهدف هذا الاتفاق الى بناء اقتصاد منتج يمكنه المنافسة والاستفادة من أليات التحرير التي تتيحها الاتفاقية، وبما أن الاقتصاد الجزائري غير قادر على المنافسة تحولت الشراكة الى شراكة واردات ولم تساهم في تأهيل الجهاز الانتاجي الوطني للمنافسة الدولية.

وفي مستجدات الشراكة بين الجانبين، كشفت المفوضية الأوربية عن النقاب عن للتقييم الفني المؤقت للتقييم للاحق للشق التجاري لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر، يوضح النموذج الاحصائي للتقرير أن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر ستسمح على المدى الطويل بزيادة 21% في صادرات الاتحاد الأوروبي الى الجزائر (3114مليون يورو) وزيادة بنسبة 1%من الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوربي (215)مليون يورو) وسيكون ذلك بشكل خاص لصالح المبيعات الأوربية للمواد الكيماوية البلاستيك والسلع الرأسمالية والمعادن ومركبات السيارات، وكذلك المبيعات الجزائرية للمواد الكيماوية /البلاستيك (Ambassade de France en Algérie , 2020, p. 5).

ومن بين المكابح التي تحد من فوائد اتفاقية الشراكة للطرف الجزائري يشير التقرير الى الوزن الكبير لصادرات المحروقات في اجمالي الصادرات البلاد مما يفوت على الجزائر فرصة الاستفادة من التخفيض الجمركي حيث خسرت الخزينة العمومية للجزائر 109مليار دولار من الرسوم الجمركية مع الاتحاد الأوربي على مدى فترة (2005-2016) (Département fédéral des affaires étrangères, 2017, p. 6)، والشكل رقم (04) يوضح سيطرة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية.

الشكل (04): تطور هيكل الصادرات(%) في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)

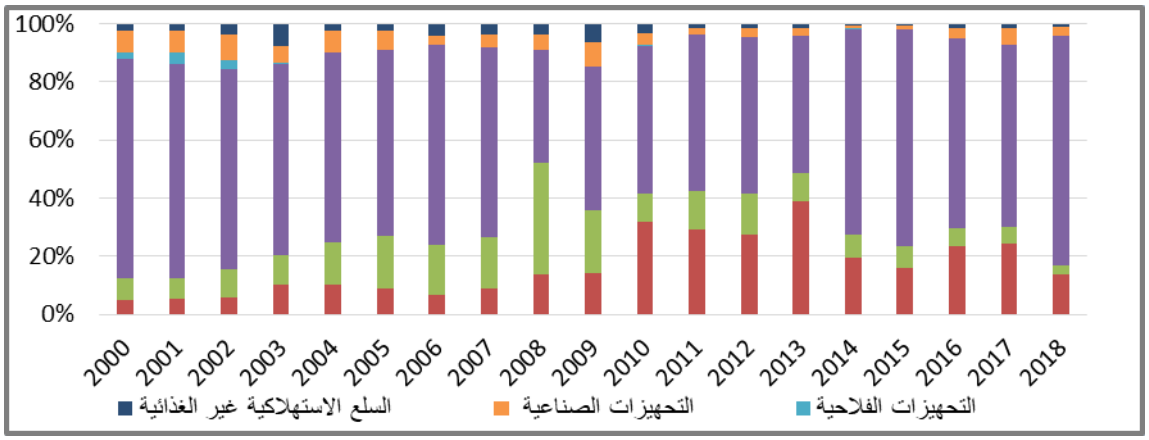

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/

وفي اطار تنمية العلاقات مع المنطقة العربية انضمت الجزائر سنة 2008 الى منطقة التبادل الحرة العربية و بدأت تستفيد من الاعفاء الكامل للحقوق الجمركية في جانفي سنة 2009، لكن يبقى التعامل ضعيف لأن الجزائر تستنكر خسارة الرسوم الجمركية حيث تم مراجعة القوائم المؤهلة سنة2016 (Département fédéral des affaires étrangères, 2017).

-ان هذه الاجراءات التي طبقتها الحكومة الجزائرية قد مكنتها من زيادة قدرتها على تسديد ديونها ولكن بالمقابل لم يكن لها أي انعكاس ايجابي على أداء الاقتصاد الوطني من حيث تنويع مصادر دخله وزيادة انتاجية وتنافسية مؤسساته. بل أن أغلب المؤسسات التي انشئت كان نصيبها من عملية تحرير التجارة هو زيادة الاستيراد، رغم أنها في الأصل مؤسسات لتصدير والاستيراد لكن كان التحرير في اتجاه واحد مما أدى لغزو المنتجات الأجنبية للسوق الجزائرية ، الأمر الذي ضخم من فاتورة الواردات والتي أخذت منحى تصاعدي خاصة مع ارتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت الذروة سنة 2014 بقيمة تقارب 60 مليار دولار حسب احصائيات بنك الجزائر في مقابل هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات بنسبة تجاوزت 95%. ومع حدوث الصدمة النفطية سنة 2014 واستمرارها لفترة طويلة اتجهت الحكومة الى فرض اجراءات حمائية تمثلت: فرض رخص الاستيراد والقوائم السلبية تدابير حمائية يعترض عليها الاتحاد الأوربي، تقيد الوصول الى سوقها ومست هذه الاجراءات نحو 2.7 مليار يورو من الصادرات الأوربية نحو الجزائر وتخفيض قيمة الدينار الجزائري.

غير أنه خلال سنة 2019 تم الغاء المحظورات وفرض الحق الاضافي المؤقت مع فرض رسوم جمركية على القوائم السلبية من 30%الى 200% وهذا ما يخالف شروط وقواعد منظمة التجارة العالمية وبالرغم من اجراء عدة دورات الخاصة بمشروع الانضمام للمنظمة لم تنضم الجزائر بعد ، بسب عدم تأهيل وتنافسية المؤسسات الجزائرية، و ما يؤكد ذلك ضعف قدرتها التنافسية في مجال ومناخ الأعمال (Ambassade de France en Algérie , 2020, p. 5). حيث احتلت الجزائر المرتبة 175 في مؤشر التنافسية والأعمال وهي مرتبة متأخرة سنة 2020.بالاضافة الى عدم تنوع صادرتها وتركزها والجدول رقم(01) يوضح ذلك.

الجدول (01): موقع الجزائر في مؤشري التركيز والتنويع خلال الفترة (1995-2020)

	1995	2000	2005	2010	2015	2020
عدد المنتجات	99	101	108	108	91	111
مؤشر التركيز	0.503	0.515	0.588	0.525	0.485	0.442
مؤشر التنويع	0.825	0.835	0.814	0.784	0.782	0.843

Source: (unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tarbleviw.aspx)

تشير أرقام الجدول رقم (01) الى الانفتاح التجاري لم ينعكس ايجابا على تنويع الصادرات الجزائرية والتي تركزت في عدد محدود من السلع الاقتصادية، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنويعا وفي سنة 2020 راهنت الحكومة الجديدة على التوجة الى المنطقة الافريقية وفتح سوق موحدة للسلع والخدمات، حيث تم المصادقة على مشروع الانضمام في جويلية 2020 بهدف التنويع الاقتصادي.

V-2 جائحة كوفيد-19 في الجزائر وتداعياتها على الاقتصاد

أعلنت الحكومة الجزائرية عن أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس (COVID-19) في (25 فيفري 2020) لمواطن ايطالي الجنسية وصل الجزائر بتاريخ (17 فيفري 2020 ثم انتشر عبر ولايات الوطن والى غاية 14 سبتمبر سنة 2022خلف كوفيد -19(270584) اصابة ، (6879) وفاة و(1882220) حالة مستكشفة (worldometers, 2022).

وقد تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من دول العالم نتيجة تفشي الفيروس واتخاذ تدابير الاحتراز وسياسات الاغلاق، التي أدت الى تراجع كل من الاستثمار والاستهلاك بسب سياسات الاغلاق مما أدى الى ركود كبير، خصوصا مع تراجع أسعار المحروقات، وبالتالي تراجع كل القطاعات الاقتصادية والجدول الموالي يوضح تطورت المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل تداعيات جائحة كوفيد- 19.

الجدول (02): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 في الجزائر

البيان	الناتج المحلي الاجمالي الخام	معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي	معدل البطالة %	معدل التضخم %	الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج المليار دولار	متوسط سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	متوسط سعر الصرف الدينار مقابل اليورو	الاحتياطيات الرسمية مليار دولار
2019	171.04	0.8	10.4	2	2.8	119.19	134.06	62
2020	146	5.2-	12.60	2.4	2.7	132.76	161.69	44
2021	163.04	3.5	12.70	7.2	/	135	135,	45.43

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر و البنك العالمي.

V-2 انعكاسات وتأثيرات جائحة كوفيد-19على التجارة الخارجية في الجزائر

واعتبرت التجارة الخارجية كقناة لانتقال الأزمة الصحية الى القطاعات الاقتصادية بسب اضطرب سلاسل الامداد وارتفاع أسعار الشحن وجل المواد الغذائية وتراجع أسعار المحروقات، تأثر أكبر الشركاء التجاريين للجزائر والشكل التالي يوضح مظاهر تأثير كوفيد-19على التجارة الخارجية في الجزائر.

الشكل رقم(05): تأثيرات جائحة كوفيد-19 على مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر (المليون دولار أمريكي)

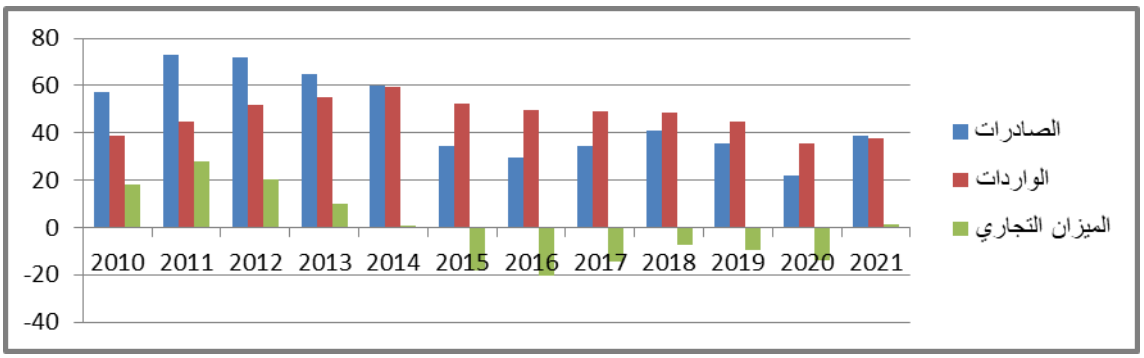

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر- https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-dactivite-Banque-dAlgerie-Annee-2021-version-ARABE-06-10-2022.pdf

-الصادرات: سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظ بداية سنة 2014 حيث تراجعت من 60.13 مليار دولار أمريكي الى 34.57مليار دولار ثم29.31 مليار دولار سنة 2016 أي بمقدار 31.51ما يمثل 50% من قيمتها ، ويعود ذلك لانخفاض صادرات المحروقات نتيجة تراجع أسعار المحروقات خلال الصدمة النفطية نهاية سنة2014، لتشهد انخفاض شديد سنة 2020 بنسبة 33.6% مقابل سنة 2019، بسبب الصدمة المزدوجة لانتشار جائحة كوفيد-19 وتدابير الاحتراز وتراجع أسعار المحروقات. غير أنه في سنة 2021 عرفت تحسن ملحوظ قدر بقيمة 38,55مليار دولار بسب انتعاش الطلب وارتفاع أسعار المحروقات ما يدل على ارتفاع حصيلة صادرا ت المحروقات بالرغم من استمرار انتشار متحورات فيروس كورونا. وهذا راجع لسياسات الاحتواء. وهذا ما يؤكد ضعف هيكل الصادرات خارج المحروقات كما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم(06): تأثيرات جائحة كوفيد-19على هيكل الصادرات في الجزائر

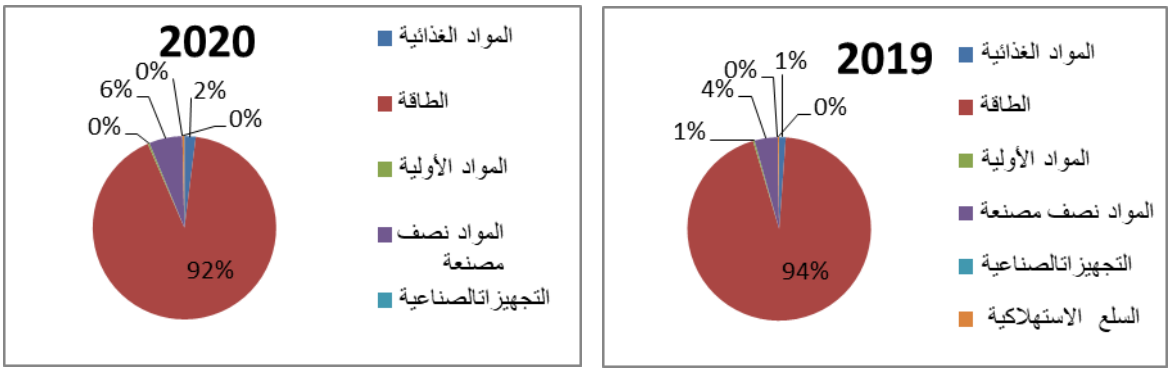

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر : https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-dactivite-Banque-dAlgerie-Annee-2021-version-ARABE-06-10-2022.pdf

-الواردات: نتيجة التحرير التجاري وبرامج الانعاش الاقتصادي، ارتفاع أسعار المحروقات كلها عوامل ساهمت في ارتفاع الواردات الجزائرية، أين سجلت أعلى نسبة سنة 2014بقيمة59.67 مليار دولار لتنخفض السنوات الموالية بسب تداعيات الصدمة النفطية، مما دفع الحكومة لفرض تدابير حمائية لكبح جماح الواردات لتسجل أدنى قيمة قدرت ب 35.55 مليار دولار سنة 2020 بسب صدمة كوفيد-19 وسياسات الاحتراز. وبالنسبة لهيكل الواردات الأكثر تأثر بالأزمة فتمثلت في التجهيزات الصناعية في المرتبة الأولى ، وبعدها المواد المصنعة ، ثم السلع الاستهلاكية وهذا ما يؤكده الشكل رقم (07) .

الشكل رقم (07): تأثير جائحة كوفيد-19 على هيكل الواردات في الجزائر (مليون دولار أمريكي)

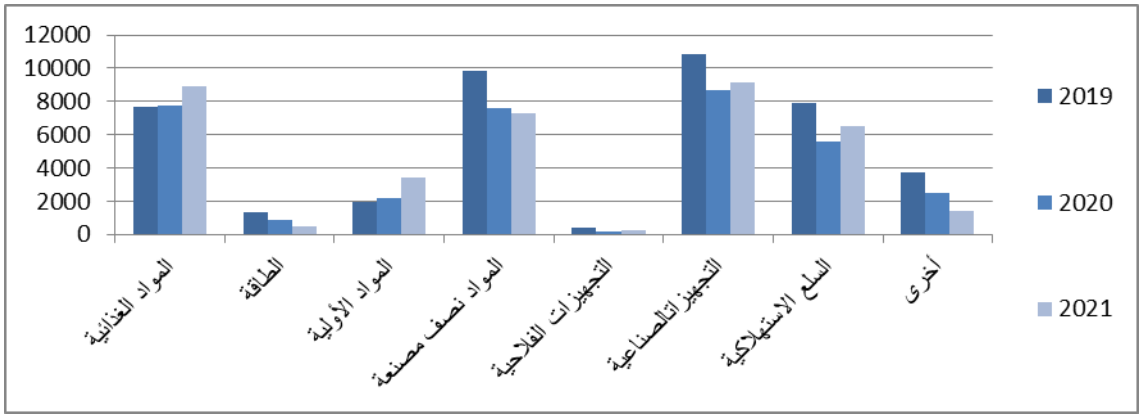

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر :https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-dactivite-Banque-dAlgerie-Annee-2021-version-ARABE-06-10-2022.pdf

-**الميزان التجاري**: سجل الميزان التجاري فائض خلال الفترة (2010-2014) أين بلغت أعلى قيمة سنة 2011 بسب زيادة صادرات المحروقات، ليعرف أكبر عجزا سنتي (2015-2016) بسبب الصدمة النفطية وتراجع حصيلة صادرات المحروقات، وانخفض العجز سنوات 2018،2019، 2017بسب اجراءات كبح الواردات وتحسن نوعا ما في سعر النفط. وخلال سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية لكوفيد-19وتراجع أسعار المحروقات زاد العجز مجددا مع تراجع كل من الصادرات والواردات.

-**معدل الانفتاح التجاري**: يمثل هذا المعدل اجمالي الصادرات +الواردات /اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويبن مدى انفتاح و ارتباط النشاط الاقتصادي بالعالم الخارجي، نلاحظ بداية من سنة 2010 الانخفاض المستمر لمعدل الانفتاح بسب تراجع أسعار المحروقات، مما أدى الى تراجع حصيلة الصادرات وقد سجل أدنى نسبة سنة2020 قدرت ب45% بسبب تداعيات الصدمة المزدوجة لأزمة كوفيد-19 وتراجع أسعار المحروقات، وهذا ما أدى الى تراجع كل من الصادرات والواردات بسب تراجع جميع الأنشطة الاقتصادية ، وهو ما يؤكد ارتباط هذا المؤشر بأسعار المحروقات.

الشكل رقم (08) : تطور معدل الانفتاح التجاري(%)في الجزائر خلال جائحة كوفيد -19

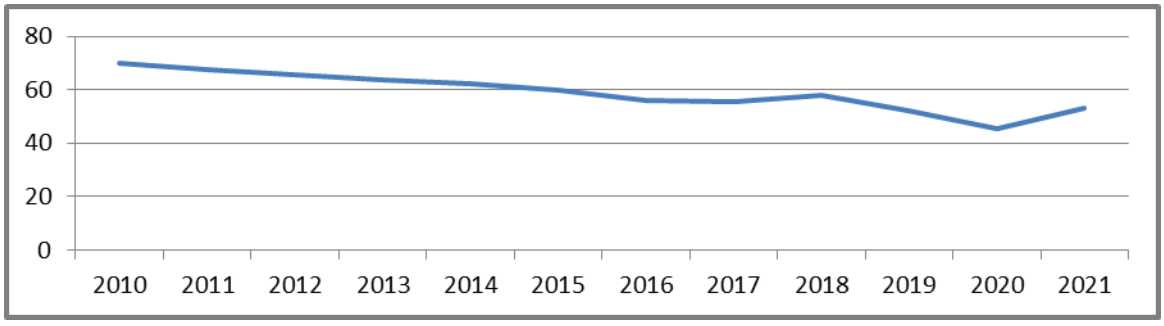

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات المفتوحة للبنك العالمي:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

-**معدل التغطية**: تغطي الصادرات الواردات في الجزائر وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم (07)أدناه أن هذا المعدل تميز بالتذبذب ليسجل أدنى معدل سنة 2020 بحوالي 61.%بسبب تراجع حصيلة الصادرات والواردات، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي ككل خلال الأزمة الصحية لكوفيد-19 وسياسات الاغلاق ، وهذا

ما أدى الى تراجع أسعار المحروقات ليرتفع هذا المعدل مجددا سنة 2021 ليبلغ حوالي 103 % وذلك يعود لارتفاع أسعار المحروقات نتيجة التعافي وزيادة الطلب في الأسواق الدولية.

الشكل رقم(09): تطور معدل تغطية الصادرات للواردات للجزائر(%)خلال أزمة جائحة كوفيد-19

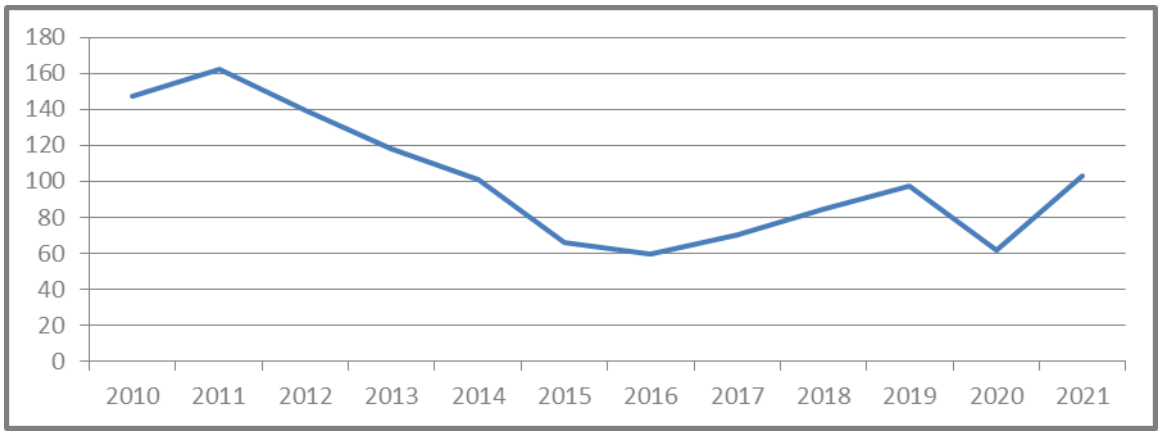

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-dactivite-Banque-dAlgerie-Annee-2021-version-ARABE-06-10-2022.pdf

-الشركاء التجاريين :

يمثل الجدول الموالي البنية الجغرافية للتجارة الخارجية الجزائرية:

الجدول رقم (03): البنية الجغرافية للتجارة الخارجية في الجزائر خلال جائحة كوفيد-19

المنطقة	2019		2020		نسبة التغير%	
	الصادرات%	الواردات%	الصادرات%	الواردات%	الصادرات%	الواردات%
أوروبا	57.18	48.28	56.76	48.45	-34.06	-17.70
الاتحاد الأروبي	99.73	91.69	99.16	88.89	-34.43	-20.21
دول أمريكا	10.84	13.44	6.46	15.55	-60.42	-5.09
اسياو أقيانوسيا	25.73	35.08	28.67	32.73	-25.98	-23.50
افريقيا	6.06	3.19	8.10	3.72	-11.11	-16.06

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للاحصائيات(ONC).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ مايلي:

-**منطقة الاتحاد الأروبي**: تظل دول الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأبرز للجزائر بالنسبة لكل من الواردات والصادرات بالرغم من أنه انخفضت سنة 2020 بالنسبة للواردات 20.21% وبالنسبة للصادرات ب 34.43% مقارنة بسنة 2016 ، بسبب الأزمة الصحية لكوفيد-19.

-**منطقة أسيا أوقيانوسيا:** تحتل هذه المنطقة المرتبة الثانية بالنسبة لصادرات وواردات ب28.67%للصادرات و32.73% للواردات، وقد سجلت الجزائر انخفاضا في الصادرات نحو هذه المنطقة ب25.98% مقارنة بسنة 2019، بينما تراجعت الواردات من هذه المنطقة ب23.50%.

-**دول أمريكا وافريقيا** :و تضم دول أمريكا (الولايات المتحدة الأمركية ، البرزيل ، والأرجنتين) و تبقى المبادلات التجارية بين الجزائر وهذه المناطق ضعيفا، وقد انخفضت قيمتها الاجمالية بنسبة 24.11% مقارنة بسنة 2019.

V-3 اجراءات واليات السياسة التجارية المتخذة خلال أزمة كوفيد-19 في الجزائر

منذ بداية تفشي جائحة كوفيد-19في الجزائر سعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية لاحتواء هذا الظرف الاستثنائي الذي مرت به البلاد، وذلك عبر توظيفها لمختلف أدوات السياسة التجارية الكمية والنوعية الكفيلة بإحداث التوازن الاقتصادي والتي تمثلت في:

-تقييد الصادرات وتحرير الواردات: وفقا للمادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20- 109المؤرخ في 5 ماي سنة 2020اتخذت الحكومة عدة اجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، كما تم تسهيل اجراءات استيراد المواد الطبية والغذاء.

-الاتفاقيات التجارية: إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، حيث تعتبر اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي الاتفاق الرئيسي للتجارة الحرة بنسبة 84,36بالمائة من اجمالي قيمة المبادلات في ظل الاتفاقيات التفضلية حيث بلغت الواردات المستفيدة من هذه المنطقة قيمة 6.55 مليار دولار خلال سنة 2020مسجلة انخفاضا بنسبة 10.35مقارنةبسنة 2019 في حين تصدر الجزائر الى هذه المنطقة 0.92مليار دولا ر فقط من الصادرات خارج المحروقات وهذاما يؤدي الى العجز الدائم في الميزان التجاري و ما يؤكد ذلك تسجيل الميزانيةالعمومية لخسائر في الايرادات الجمركية بحوالي 109 مليار دولار أمريكي على مدار فترة الانضمام الى هذه المنطقة (2005-2016)، بمعنى غزو المنتجات الأروبية للسوق الجزائرية في ظل عدم نجاعت السياسات المتبعة بهدف تنويع هيكل الصادرات وسيطرة صادرات المحروقات، أما بالنسبة لاتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر فيبقى التبادل الحر ضعيف جدا مقارنة بالاتفاقية الاتحاد الأروبي كما بلغت واردات الجزائر في ظل هذه الاتفاية 1,20مليار دولار خلال سنة 2020 مقابل 1,33مليارخلال سنة 2019، وصدرت الجزائر ا لى هذه المنطقة 0.3 مليار دولار أمريكي فقط من الصادرات خارج المحروقات (مديرية الدراسات والاستشراف، 2021). ولعل من أهم أسباب ضعف هذا التبادل التجاري هو التشابه في المنتجات والاجراءات المعقدة بين الطرفي، وفي ظل عدم الاستفادة من هذه الاتفاقيات وباعتبار التنويع التجاري مهم لنجاح السياسات الاقتصادية،وواحد من أهم الموضوعات أخذ حيز من المناقشات حول السياسات الداعمة للاستقرار الاقتصادي والتخفيف من حدة المخاطر الناشئة عن الصدمات وعلى هذا الأساس تراهن الحكومة الجزائرية على التوجه نحو السوق الإفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية أوائل سنة 2020 (Département fédéral des affaires étrangères, 2017, p. 6) . ومع بداية سنة 2021 وفي أوج أزمة كوفيد -19 قامت وزارة التجارة و ترقية الصادرات و بالتنسيق مع القطاعات الوزارية ذات الصلة، تبني آلية على مستوى المناطق الحدودية بهدف تسهيل عملية التصدير نحو البلدان المجاورة وهذا ما ساعد على ولوج المنتجات الجزائرية إلى الدول المجاورة، رغم غلق الحدود أمام تنقل الأشخاص،حيث بادرت الدولة الجزائرية بفتح المعبر الحدودي لتندوف, الذي أصبحت تمر عبره قوافل تجارية معتبرة نحو موريتانيا و السنغال و دول إفريقيا الغربية، بالاضافة الى فتح المعبر الحدودي لعين قزام بالإضافة الى وضع حجر الأساس لإنجاز معبر حدودي جديد من "طراز عال سيدخل حيز الخدمة مستقبلا".وخلال سنة 2020 بلغت الصادرات الموجهة لافريقيا قيمة 1.9مليار دولار أمريكي وهي قيمة ضعيفةجدا (مديرية الدراسات والاستشراف، 2021) وعليه تعتبر منطقة **التجارة الحرة الافريقية فرصة للجزائر لتنمية صادراتها حيث تستفيد منها من خلال :**

- **-تعزيز القدرات الوطنية لتتلائم أكثر مع الاحتياجات الافريقية وضمان تحقيق التنويع الذي يعد الشرط الضروري لتحصيل مكاسب الانفتاح التجاري؛**

- العمل على انشاء مناطق التبادل الحر كألية لتسريع عملية التحول الهيكلي للاقتصاد بغية التكيف مع احتياجات السوق الافريقية وغيرها من الأسواق العالمية.

ولتحديد مدى ملائمة الصادرات الجزائرية للاحتياجات الافريقية تم دراسة السوق الافريقية بالاعتماد على أسلوب المحاكاة لما تستخدمه الشركات في انتاج مايحتاج زبائنها وتم التوصل لتحديد 9مجموعات سلعية تصدرها الجزائر وتحتاجها افريقيا (كبوط و مرادسي، 2022، صفحة 15)،وهذا مايوضحه الجدول رقم (04)التالي:

الجدول رقم(04): أهم المنتجات التي يمكن تصديرها الى افريقيا

الرقم	توصيف المنتج	متوسط صادرات الجزائر الى العالم (2017-2021)	متوسط واردات افريقيا من العالم (2017-2021)
1	سكر ومصنوعات سكرية	203529.00	6814746.00
2	ملح ، كبيرت ، أتربة وأحجار ، جص ، كلس واسمنت	164149.40	5639067.80
3	وقود معدني ،زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها ، مواد قارية شموع معدنية	32438602.80	80982216.00
4	منجات كيماوية غير عضوية أو غير عضوية من معادن أثرية نادرة ...	574303.20	5700936.20
5	منجات كيماوية عضوية، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أومعادن أتربة نادرة...	46430.00	6623260.80
6	أسمدة	878066.00	4833591.60
7	حديد صلب (زهر)وحديدصلب (فولاذ)	231451.00	16574007.60
8	مراجل وألات وأجهزة وأدوات الية ،أجزاؤها	76659.80	61305173.40
9	الات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها ،أجهزة تسجيل واذاعة الصوت ، أجهزة تسجيل واذاعة الصوت والصورة...	**28020.40**	**4274534.20**

المصدر: (كبوط و مرادسي، 2022، صفحة 15).

-**مرونة سعر الصرف:** حيث سمح بنك الجزائر بتخفيض سعر الصرف الاسمي، منذ بداية شهر مارس 2020، تم أزواج دينار/يورو، الدينار/ الدولار عند 133و119.مقابل 139و128في أفريل، بتخفيض الدينار بنسبة 4%و7%. وبذلك وصل الدينار الى أدنى مستوى تاريخي له مسجلا انخفاضا أكبر بكثير من ذلك الذي وقعته الحكومة في قانون المالية لعام2020 بسعر123 الدينار للدولار (Ambassade de France en Algérie , 2020, p. 5) ؛

-**اجراءات كمية ونوعية أخرى:** الاعلان عن عدة تدابير لتخفيض فاتورة الاستيراد بـ 10مليار دولار أمريكي (6% بالنسبة للناتج الاجمالي) من خلال منع استيراد المحاصيل الزراعية موسم الحصاد، تحسين المنتجات الخاضعة للضريبة الوقائية الاضافية و تطوير ملف وطني رقمي للمنتجات المصنوعة في الجزائر، وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من 2021، بشكل قد يوفر نحو 3 مليارات دولار، ووقعت

شركة سوناطراك الجزائرية و"ناتيرجي" الإسبانية اتفاقية جديدة لتصدير الغاز الجزائري إلى السوق الإسبانية لمدة 10 أعوام، ومع شركة "إيني" الإيطالية 3 اتفاقيات لتجديد عقد تصدير الغاز الجزائري إلى السوق الإيطالية حتى عام 2049، ويتم الدفع مقابل عمليات الاستيراد بالنسبة للمنتجات الموجهة للبيع على حالها، بواسطة وسيلة دفع مسماة "لأجل" قابلة للدفع في غضون 45 يوما ابتداء من تاريخ إرسال السلع. وهذا الاجراء لا يشمل المنتجات التالية:

- المنتجات الاستراتيجية؛
- المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع؛
- المنتجات ذات الطابع الاستعجالي للاقتصاد الوطني؛
- المنتجات المستوردة من طرف المؤسسات أو الإدارات التابعة للدولة؛
- المنتجات المستوردة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية

-سطرت الحكومة هدف رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 5 ملايير دولار، وفي هذا الاطار تضمن قانون المالية لسنة 2021 الاعفاء "الدائم" من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لعمليات تصدير السلع والخدمات" المدرة للعملة الصعبة" التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، وإعفاء مصدري الحلي التقليدية المصنوعة من الفضة من الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة الى إجراء جمركي متمثل في تحرير السلع الموجهة للتصدير في حالة وقوع نزاع بعد اكتتاب التصريح بالتصدير لدى الجمارك، إعفاء العمليات المتعلقة بنماذج التجميع "اس كا دي" و"سي كا دي" من الرسم على القيمة المضافة ومن الحقوق الجمركية الموجهة لأنشطة إنتاج أو تركيب المركبات، التي تقوم بها الشركات التي تشترك فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الشعبي الوطني (conseil national économique social et environnmental, 2021, p. 36). ولتقييم السياسات التجارية المتبعة خلال الأزمة يتم توضيح ذلك من خلال ابراز تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05):تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر بعد تنفيذ السياسات التجارية مليار دولار امريكي

	2019	2020				2021				2022	
البيان	الثلاثي4	الثلاثي1	الثلاثي2	الثلاثي3	الثلاثي4	الثلاثي1	الثلاثي2	الثلاثي3	الثلاثي4	الثلاثي1	الثلاثي2
الصادرات	9.05	6.78	4.32	5.14	5.69	7.72	9.55	9.91	11.38	13.19	16.57
صادرات المحروقات	8.57	6.31	3.87	4.69	5.15	6.55	8.54	8.61	9.95	11.76	14.91
صادرات أخرى	0.48	0.48	0.45	0.45	0.54	0.77	1.01	1.29	1.42	1.43	1.66

الواردات	-10.2	-9.91	-8.08	-8.77	-8.80	-9.44	-9.5	-9.03	-9.49	-9.70	-9.98
الميزان التجاري	-1.16	-3.12	-3.74	-3.64	-3.12	-7.2	0.05	0.88	1.88	-3.49	6.60

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتمادعلى النشرات الاحصائية لبنك الجزائر سنوات 2019-2022 المتوفرة على الربط:

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9

عموما ما يمكن قراءته من الجدول رقم (05) هو تقلص العجز في الميزان التجاري خلال سنة 2021 الى 3.49- مليار دولارأمريكي بعد مكان 10.6- لسنة 2020 وذلك بسب زيادة الصادرات الاجمالية وانخفاض واردات لنفس الفترة لحدوث التعافي وانتعاش الطلب العالمي وزيادة أسعار المحروقات، كما يلاحظ الزيادة المستمرة في قيمة الصادارت خارج المحروقات، حيث انتقلت قيمتها من حوالي 2 مليار دولار أمريكي سنة 2020الى مايفوق 4.5 مليار دولار أمريكيسنة 2021، كما تقلصت قيمة فاتورة الواردت حيث انتقلت من 10.20-الى8..80-و9.49خلال الثلاثين الأخيرين لسنتي 2020 و2021على التوالي. وهذا نتاج لسياسات التجارية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية.

VI- الخاتمـــــــــــــة :

لقد حاولت هذه الورقة ابراز التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19على الاقتصاد العالمي و الجزائري و التجارة الخارجية، حيث استعرضت التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على أساسها وزارة التجارة بغرض الحد من تداعيات هذه الصدمة الخارجية على قطاع التجارة الخارجية والتوازنات الاقتصادية الكلية باعتبارها قناة لانتقال الأزمة الصحية الى الاقتصاد العالمي .

IV.1. نتائج البحث:

وعموما توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- شهدت سلاسل الامداد وشبكات الانتاج العالمية ارتباكا غير مسبوق جراء جائحة كوفيد-19حيث تعثر تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال، مما أثر بشدة على التجارة و الأعمال، وهذا ما أدى الى تراجع كل مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر بسب تراجع أسعار المحروقات وتراجع النشاط الاقتصادي نتيجة تطبيق تدابير الاحتراز المتخذة خلال الأزمة الصحية كوفيد-19؛

-برهنت جائحة كوفيد-19 هشاشة الاقتصاد الجزائري لعدم تنوعه وسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات بالرغم من اجراءات المتبعة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والتي تزال دون الأهداف المسطرة، مما يجعله عرضة للتقلبات الأسواق العالمية **وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى** والتي تضمنت تأثر التجارة الخارجية بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد-19؛

-السياسة التجارية ليست وحدها الكفيلة بالتخفيف من شدة الأزمة بل هناك سياسة النقدية و المالية غير أنها لعبت دورا حاسما في التصدي للجائحة، مما أتاح للدول ضمان الوصول الى الامدادات الغذائية والطبية الحيوية. كما استفادت التجارة الدولية من تطور قطاع الاتصالات، تقنية المعلومات الذي أتاح تبادل السلع والخدمات المسوقة الكترونيا؛

-ان سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري ورغم مساهمته المتواضعة في التخفيف من وطأة الصدمة الخارجية كونها سمحت في تراجع ملحوظ في الواردات أو ما يعرف بأثر الدخل الا أنها في المقابل لم تسهم في تنشيط الصادرات خارج قطاع بسب عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وهذا ما يدفع لعدم المبالغة في سياسة تخفيض العملة كأداة لمواجهة أي صدمة والتكيف معها وهذا لأثارها العكسية على الاقتصاد و المجتمع والتي من بينها انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار و تحولها كقناة للتضخم؛

-اعادة تقييم الاتفاقيات التجارية الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التبادل الحر العربية بسب خسارة الجزائر من هذه الاتفاقيات و التي كانت في صالح الطرف الأخر. وتراهن الحكومة الجديدة على منطقة التجارة الحرة الافريقية، حيث تم التوجه الى المنطقة الافريقية بهدف فتح أسواق جديدة؛

-دفعت جائحة كوفيد-19 الشركات للنظر في مدى مرونة سلاسل التوريد العالمية الخاصة بها حيث أظهر تفشي الوباء أنه على الرغم من قدرة سلاسل التوريد على التكيف المستمر، الا أنها تعاني مما يطلق عليه "الانقطاعات الهيكلية". **وهذا ما يثبت نسبية الفرضية الثانية.**

IV.2. مقترحات البحث:

- ينبغي أن تعمل الجزائر على مواصلة تقوية أطر سياساتها الاقتصادية، وأن تركز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات لحواجز غير جمركية تشويهية. بالإضافة الى تعزيز إدارة المالية العامة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتقوية إطار الإجراءات الاحترازية والاستعداد للأزمات؛

- تفعيل وتنويع الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر مع مختلف دول العالم ، والتعجيل في وضع استراتيجية لتنويع سلاسل الإمداد؛

-ضرورة الاسراع في رقمنة قطاع التجارة الخارجية وتطوير التجارة الإلكترونية، وتفعيل أليات الابتكار والتنويع الاقتصادي؛

-ضرورة اعطاء الأولوية للإصلاحات الهيكلية التي تدعم ظهور اقتصاد متنوع بقيادة القطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة، الشفافية والمنافسة، وفتح الاقتصاد بدرجة أكبر أمام الاستثمار الأجنبي، ورفع كفاءة أسواق العمل وتحسين التوافق بين الوظائف المتاحة ومهارات العمالة.

IV.3. آفاق البحث:

-دور السياسة النقدية والمالية في مواجهة تدا عيات جائحة كوفيد-19؛

- ضرورة تفعيل متطلبات الانفتاح التجاري في الجزائر و الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية.

V- المراجـــــع :

-conseil national économique social et environnmental .(2021) .

-Département fédéral des affaires étrangères. (2017). Rapport économique Algérie.

-Ambassade de France en Algérie . (2020). Lettre Economique d'Algérie (28/04/2020). Mars-Avril. . Trésor. Algérie.

-OMC. (2021). le covid et le comerce mondi

-SWALLOW, C. (2017). ow flexible exchange rate helped Latin Ameirca adjust to commodit price shocks . IMF Working paper.

-UNCTAD. (2020). Récupéré sur https://unctad.org/statistics

-WHO. (2020). Récupéré sur https://www.who.int/ar-

-worldometers. (2022). Retrieved from Worldmeters. (2022). Covid-19 coronavirus pandemic. Récupéré sur HYPERLINK "https://www.worldometers.info/coronavirus/" \l "countries" :

-أحمد الوليد طلحة، (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. الاقتصاد،أبو ظبي.

-السيد محمد السريتي ، (2011)، اقتصاديات التجارة الدولية، (الطبعة الأولى) مؤسسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع، مصر.

-جمال الدين زروق، (2011)، التجارة الدولية والعربية وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية.صندوق النقد العربي ، أبو ظبي.

-جمال بلخباط. (2021)، الانفتاح الاقتصادي في الجزائر الأفاق والمعوقات، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى وطني بعنوان : ديناميكيات أسعار الصرف وأثارها على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري،جامعة باتنة ، الجزائر.

-رضا عبد السلام ، (2007)، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.

-سمية نوري، و منير بونوة، (2018)، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(19)، 123-136.

-صندوق النقد العربي، (2022)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

-صندوق النقد العربي أ، (2021)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي، أبو ظبي

-عبد الرزاق كبوط، و حمزة مرادسي، (2022)، انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بين الواقع والمأمول، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول : أثر منطقة التجارة القارية الافريقية على الاقتصاد الجزائري المنعقد يومي 29و30نوفمبر ،جامعة باتنة 1، الجزائر.

-محمد بربري، (2011)، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث(06)، 49-60.

-محمد دياب، (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة. لبنان: دار المنهل اللبناني للدرسات والتوثيق، مصر.

-محمد راتول، (2018)، الاقتصاد الدولي :مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية .

-منظمة السياحة العالمية، (2020).

-هبة عبد المنعم، (2021)، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد -19، صندوق النقد العربي،أبو ظبي.

-هوكمان برنارد، (2012)، السياسة التجارية، مجلة التمويل والتنمية ،صندوق النقد الدولي.

-مديرية الدراسات والاستشراف، (2021)، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2020.